

## بأعلامهم

بقلم  
خليفة فليحان\*

## من أجل إنقاذ الصحافة الورقية

لم اكن اتوقع اندثار الصحافة المكتوبة في وطن الارز بالشكل الدراماتيكي الذي نشهده اليوم، بذريعة ان الكبريات اوقفت صورها لسببين:

الاول: انها لم تعد تتحمل الخسارات المالية، ولانعدام بيع الاعداد اليومية، او بسبب اكتساح الصحافة الرقمية التي توصل الى القارئ المتلقي الاخبار ساعة حدوثها .

اما السبب الثاني: فهو نضوب الموارد المالية بنضوب الاعلانات التجارية التي كانت سندا لميزانيات بعض الصحف وفقا لزعم مالكيها. اسلم بالذريعة الاولى لكن لم اقتنع بالثانية، وانا لا ازال اعمل في الصحافة الورقية اليومية منذ العام 1969، واسأل كيف كانت تصدر الصحف؟

خلال الاحداث اللبنانية، ومن يراجع اعداد بعض كبريات الصحف، يرى انها كانت قليلة الاعلانات اذا لم تكن خالية منها، ومع ذلك كانت تخوض معارك ضد هذه الميليشيا او الحزب او التيار السياسي. تأملت كثيرا اغلاق صحيفة "السفير" التي عملت في عدد الصفح فيها، واستمرت في تغطية اخبار وزارة الخارجية والمغتربين نحو اربع سنوات .

انتابني الشعور نفسه عندما توقفت صحيفة "الانوار" عن الصدور لانها كانت الاولى التي عملت فيها عندما تخرجت في الجامعة.

مارست هذه المهنة بشغف وعشق لا يوصفان، وذقت حلوها ومرّما. حُطفت على يد احدى الميليشيات بسبب هويتي، ونجوت لان رئيسها انقذني عندما تبلغ بايقافي على الحاجز، وكانت تربطني به علاقات جيدة وكنت ازوره صباح كل يوم، وكان من اهم رجالات السياسة المثقفين الذين تسلموا حقائب وزارية ونجح في ادارتها. كما تعرضت الى الاختطاف على يد جهاز مخابرات دولة عربية شقيقة لمدة اسبوع، لانني نشرت خبرا اغاظ رئيسها واصدر اوامره بهدف معرفة مصدر الخبر، فتكتمت اكثر فاكثر. الا ان رئيس الجمهورية السابق سليمان فرنجيه تدخل وافرج عني بعد اسبوع من التحقيقات اليومية والتهديدات. هذان مثالان على ما عانيت خلال تمرسني في

\* عضو مجلس نقابة محرري الصحافة



## ضيف العدد

بقلم الدكتور  
د. رمزي صعب\*

## نحو استراتيجيا اقتصادية جديدة

المطالبة بالغاء سلسلة الرتب والرواتب التي اقرت في العام 2017، والتي تجاوزت كلفتها بحسب وزير الاقتصاد والتجارة مبلغ 800 مليون دولار لتصل الى الضعف، وقد تكون مرشحة للزيادة ايضا، اتت من بعض قيادات الهيئات الاقتصادية وبعض الجهات الرسمية في الحكومة، تحت عنوان ضبط الانفاق وتقليصه لخفض العجز الكبير والمستمر في الموازنة العامة، وايضا للتغيير في منحى الدين العام المتصاعد وخدمته، وذلك خشية تفاقم الازمة وصولا الى حد افلاس الدولة.

تتقاطع هذه الدعوة الى خفض النفقات العامة مع نظريات اقتصادية تدعو الى عدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وحصر دورها بالامور الاساسية لتسهيل عمل القطاع الخاص ضمن آليات السوق.

بحسب مؤيدي هذه النظرية، وفي اختصار، سيؤدي التقشف في الميزانية، اي في الانفاق العام، الى خفض العجز وتحفيز النمو الاقتصادي وبالعكس، اي ان زيادة الانفاق ستؤدي الى العجز وبالتالي الى تراجع معدلات النمو بكل مؤشرات مع زيادة في الدين العام.

من دون الدخول في الجدل الاقتصادي عن ايجابيات التقشف او سلبياته، غير المنتهي اصلا وغير المحسوم، نستطيع ان نقول انه يحق للدولة ان تعيد النظر في سياستها الاقتصادية، وان تعتمد سياسة خفض الانفاق العام اي سياسة التقشف. لكن هذه السياسة، مع الاعتبار جدلا بأنها ستحقق النمو المنشود، يجب ان تكون عامة وشاملة، وان تكون كذلك مرتكزة على دراسات اقتصادية حقيقية وغير منحازة، وتحديد اللوي المالي المصري المتداخل مع السلطة. فعلى ماذا اعتمد المطالبون بالغاء السلسلة؟ هل قاموا مثلا بدراسة ايجابيات السلسلة واثرها على تفعيل الطلب الداخلي على السلع والخدمات، وبالتالي على المؤسسات الانتاجية الوطنية والاستثمار؟ هل قاموا بدراسة الكلفة الاقتصادية للتعطيل السياسي المتكرر وكلفة التأخر في تشكيل الحكومة على الاقتصاد اللبناني قبل التفكير في اعادة النظر في السلسلة؟ هل تصوروا للحظة واحدة حجم الاعتراض الشعبي وخطورته على التوازن الاجتماعي الهش؟ في الواقع، يعرف الجميع ان عجز الموازنة وارتفاع الدين العام ليس وليد الساعة، وبالتالي هما موجودان قبل اقرار السلسلة.

ان اسباب الازمة الاقتصادية الخطيرة التي وصل اليها لبنان معروفة، حتى اننا نستطيع القول ان طرق الخروج منها معروفة ايضا لمن يريد ذلك. المهم توافر الارادة الحقيقية الصادقة للمباشرة في التنفيذ. لذا من الضروري ان يقتنع اصحاب القرار السياسي والمالي المتداخل، والعديد من الحالمين وهم كثر، بأن تجربة لبنان ما قبل الحرب الاهلية ربما سقطت نهائيا، ولم يعد من السهل اعادة احيائها. تلك التجربة المتمثلة في لبنان سويسرا الشرق ومصرف العرب ومستشفى العرب وجامعتهم ومكان اصطيافهم، قد ولت. لذا علينا التعلم من جديد بأن نولي الاهمية القصوى للقطاعات الانتاجية الحقيقية، بدلا من التركيز على قطاع الخدمات فقط.

فلنبدأ اولا بتشكيل الحكومة التي يجب ان تكون من اولوياتها معالجة الهدر ومحاربة الفساد الذي هو بحسب وزير المال "منظومة مركبة على اكثر من صعيد في ادارة الدولة". وان تبدأ الدولة بصوغ عقد اجتماعي اقتصادي يشارك فيه الجميع بغية توحيد الرؤية الاقتصادية لمعالجة الازمة قدر الامكان، لتبدأ بعدها بوضع استراتيجيا اقتصادية طويلة الامد. نستفيد على المدى القصير من فرصة سيدر CEDRE (Conférence économique pour le développement, par les réformes et avec les entreprises) الذي هو مؤتمر اقتصادي من اجل التنمية، من خلال الاصلاحات ومشاركة القطاع الخاص الذي سيؤمّن نحو 10 مليارات دولار اميري. هذا المبلغ سيستفيد منه لبنان من الدول والمؤسسات المالية المانحة (البنك الدولي، البنك الاوروي لاعادة التعمير، البنك الاسلامي للتنمية، الصندوق الكويتي، صندوق التنمية السعودي، البنك الاوروي للاستثمار، فرنسا، قطر، هولندا، تركيا، المانيا، الاتحاد الاوروي والولايات المتحدة الاميركية) عبر قروض مدعومة وهبات لتمويل مشاريع استثمارية. وقد يكون المؤتمر فرصة ليستفيد لبنان من هذا الدعم الدولي. ولتكن البداية في وقف الانحدار المستمر للاقتصاد اللبناني ومن خلاله المجتمع اللبناني.

\* استاذ في الجامعة اللبنانية